

# توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية

المسودة صفر - 14 مارس/آذار 2023

## الأساس المنطقي

1- تُعد بيانات الأمن الغذائي والتغذية عالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب وذات الصلة عناصر أساسية لتوجيه الإجراءات المحلية والوطنية والعالمية التي تعزز الأمن الغذائي وتحسين التغذية. ولا غنى أيضًا عن القدرات اللازمة لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتفسيرها واستخدامها، وكذلك الترتيبات المؤسسية التي تعزز استخدام البيانات من أجل توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية. وتماشياً مع برنامج العمل المتعدد السنوات المعتمد للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2020-2023، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم توصيات طوعية ومحددة وقابلة للتنفيذ خاصة بالسياسات بشأن تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية عالية الجودة، وتحليلها ونشرها واستخدامها. ويكمن الهدف العام المنشود في المساهمة في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثلة في الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وتستشير التوصيات بالتقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة "أدوات جمع البيانات وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية: نحو تعزيز عملية صنع القرارات الفعالة والشاملة والمسترشدة بالأدلة" (2022).

2- وتشير البيانات إلى أي مجموعة من الرموز المدونة التي تمثل وحدات المعلومات المتعلقة بجوانب معينة من العالم، ويمكن الحصول عليها أو إنتاجها أو تسجيلها أو تخزينها أو نقلها من خلال البث التماثلي أو الشكل الرقمي. ولأغراض هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، تُعرف بيانات الأمن الغذائي والتغذية على أنها بيانات تصف و/أو تقيس فرادى نتائج الأمن الغذائي والتغذية و/أو تقدم أدلة وتعزز فهم المحددات على المستوى الجزئي أو المتوسط أو الكلي التي تؤثر على هذه النتائج عبر جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية، ألا وهي: التوافر، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار، مع الأخذ بعين الاعتبار المناقشات المتطورة المتعلقة بالتمثيل والاستدامة.

3- ويقر هذا التعريف بأهمية الأنواع المختلفة من البيانات، النوعية والكمية، واعتماد نظرة منهجية لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يسلط الضوء على الأدوار الأساسية للجهات الفاعلة الممتدة على طول النظام الغذائي، من المنتجين إلى المستهلكين، في عمليتي إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، وتقييمها.

4- ومن المهم ملاحظة أن ثمة بالفعل الكثير من بيانات الأمن الغذائي والتغذية، على الأقل بالنسبة إلى بعض أبعاد (انعدام) الأمن الغذائي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الجودة والتفصيل. ولكن غالبًا ما يتعذر الوصول إليها أو استخدامها بشكل صحيح من قبل صانعي السياسات الذين غالبًا ما يكونون غير مدركين لوجود هذه البيانات وأهميتها. وكثيرًا ما تكون البيانات ذات الصلة التي يمكنها توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية متوزعة بين قطاعات ومؤسسات متنوعة، وقد لا تكون مرتبطة بشكل بديهي بالأمن الغذائي والتغذية. ونتيجة لذلك، يواجه صانعو القرارات تحديات في كل خطوة من دورة البيانات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تتكوّن دورة البيانات من الخطوات التالية: تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات؛ ومراجعة البيانات وتوحيدها وجمعها وتنظيمها؛ وتحليل البيانات باستخدام الأدوات المناسبة؛ وتحويل البيانات إلى أفكار ذات صلة لنشرها ومناقشتها؛ وأخيرًا، استخدام البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

5- ولا تزال هناك فجوات أساسية في البيانات يتعين سدّها من أجل توجيه الإجراءات وإرشاد عملية صنع السياسات بشكل فعال، لا سيما في ما يخص البيانات حسنة التوقيت والدقيقة بشكل كافٍ بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والحصول عليها محلياً، واستهلاكهم الفعلي للأغذية والمغذيات، وحالتهم التغذوية. وثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من البيانات والمعلومات من الجهات الفاعلة عبر النظام الغذائي، التي تسلّط الضوء على المحدّات الهيكلية للأمن الغذائي والتغذية، وعلى الأمن الغذائي والتغذية لمجموعات سكانية ومناطق جغرافية ضعيفة محدّدة. وستكون لكل بلد أولويات مختلفة على مستوى البيانات، وذلك رهناً بسياق الأمن الغذائي والتغذية الخاص بها.

6- وتحدّد عدة قيود أخرى من فعالية إجراءات السياسات المستنيرة بالبيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية، خصوصاً في البلدان النامية. ومن أهم هذه القيود انخفاض مستوى الإلمام بالبيانات ومهارات التحليل (لكل من البيانات النوعية والكمية) لدى منتجي البيانات والمعلومات ومستخدميها على جميع المستويات - من جامعي البيانات والمحلّلين، إلى صانعي القرارات، والأشخاص، كأصحاب حقوق والمستفيدين النهائيين من سياسات الأمن الغذائي والتغذية. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم مالي وفني من أجل تعزيز قدراتها على توليد بيانات عالية الجودة وتحليلها واستخدامها لتوجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

7- وغالباً ما تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية مجرّأة عبر مختلف الوكالات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، ويمكن جمعها أو إدارتها باستخدام بروتوكولات مختلفة، وهو ما يصعب استخدامها. ولذلك، يعتبر من الأولويات تعزيز جهود التنسيق الوطنية والدولية من أجل تحديد معايير بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالمية (والبيانات الوصفية المرتبطة بها) وتعزيزها وفرض اعتمادها، بما في ذلك بذل جهود متضافرة لتنسيق المؤشرات، وهو ما سيكون ضرورياً للمقارنة والاستفادة الكاملة من إمكانيات البيانات. ويمكن أن يؤدي تحسين التنسيق والمواءمة إلى تحسين جودة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والفائدة المتأتية منها، بموازاة إيجاد أوجه تآزر وتجنب ازدواجية الجهود والخلط عند نقل المعلومات. ويتسم التنسيق بأهمية خاصة بالنسبة إلى البيانات والإحصاءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، التي تُستخدم في التحليلات وعمليات الرصد العالمية أو الإقليمية.

8- ويشهد عدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تؤدي دوراً في جمع واستخدام بيانات الأمن والتغذية زيادة كبيرة. ويتعين أن تستند نُظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية إلى مبادئ واضحة، وأطر للحوكمة، وعمليات فعالة من أجل ضمان جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها ومشاركتها بطرق فعالة وشاملة وشفافة وأخلاقية ومنصفة. وشدّد التقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية على مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان أن يكون الأشخاص في صميم القرارات المتعلقة بالبيانات. ويعني ذلك أن للأشخاص رأياً في إعداد وجمع البيانات التي تؤثر على حياتهم، وإدراجها في القرارات المتعلقة باستخدام البيانات وإعادة استخدامها.

9- وتبرز الحاجة إلى التنسيق العالمي لتحسين حوكمة البيانات بفعل المجموعة المعقدة من الجهات الفاعلة والمؤسسات العامة والخاصة المعنية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب النظام الإيكولوجي للبيانات السريع التغير بسبب انتشار الإنترنت والهاتف المحمول، وظهور البيانات الضخمة والأساليب المتقدمة لاستقاء البيانات وتخزينها، والأدوات التحليلية (بما في ذلك التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي)، إضافة إلى الوتيرة السريعة للابتكارات التكنولوجية. ومن المهم إدراك طبيعة البيانات والمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية باعتبارها منفعة عامة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وتعميمها واستخدامها للصالح العام على نطاق واسع، مع القيام في الوقت ذاته بصون حقوق الأشخاص الذين تعود إليهم ملكية البيانات في نهاية المطاف واتخاذ خطوات لمعالجة الاختلالات في القوة بين الجهات الفاعلة في ما يتعلق بتوليد البيانات والوصول إليها واستخدامها. ولا تقتصر قضايا حوكمة البيانات العاجلة هذه على بيانات الأمن الغذائي والتغذية، كما أن الجهود جارية بالفعل من أجل بناء أسس إطار عالمي لحوكمة البيانات يحقق التوازن الصحيح بين الوصول إلى البيانات ومشاركتها، من جهة، وحماية البيانات والتحكّم فيها من جهة أخرى. ويمكن أن تكون هذه الجهود بمثابة توجيهات لإعداد أطر وطنية لحوكمة البيانات تتكيف مع السياقات المحلية.

10- وتُوجّه هذه التوصيات الخاصة بالسياسات إلى الحكومات (الوزارات المعنية والسلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية)، والمنظمات الدولية<sup>2</sup>، والمؤسسات المالية ومؤسسات البحوث في مجال الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الدولي، ورابطة القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة تهدف إلى استكمال التوجيهات الطوعية الواردة في سائر اتفاقات للجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات.

## التوصيات

### 1- زيادة الوعي والمطالبة باستخدام أفضل لبيانات الأمن الغذائي والتغذية في عملية صنع القرارات

#### تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) إنشاء أجهزة - أو تعزيز ما يوجد بالفعل من أجهزة - رئاسية وطنية فعالة معنية بالأمن الغذائي والتغذية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة ومسؤولة عن توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية والتخطيط للبرامج المرتبط بالتخطيط الإنمائي الوطني، وعن تحديد الأولويات الوطنية لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية من أجل توجيه هذه السياسات. وينبغي أن يكون لدى هذه الأجهزة آليات لضمان أن يكون للمجتمع المدني والفئات السكانية الضعيفة دور فعال ومحدد بدقة في تحديد الأولويات.

(ب) تعزيز وتيسير الحوارات وأوجه التعاون في ما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني ودون الوطني، بتيسير من الأجهزة الرئاسية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية المتعددة القطاعات المذكورة أعلاه، من أجل: (1) مناقشة أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتحديد ما هو متاح بالفعل وما هي أكثر الاحتياجات إلحاحاً؟ (2) وتحفيز تحليل البيانات القائمة لإنتاج المعلومات ذات الصلة بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية.

<sup>2</sup> يشير مصطلح "المنظمات الدولية" في المقام الأول، في جميع أجزاء الوثيقة، إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى المكلفة بمهمة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.

(ج) وإجراء تحليلات الكلفة والعائد - بدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية - لمساعدة صانعي السياسات على تقدير المفاضلات لدى اتخاذ القرارات عن طريق استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر مختلفة.

(د) والقيام، كلما استُخدمت البيانات لتوجيه التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والمقترحات الخاصة بالسياسات، بإدراج مرفقات تفصيلية للبيانات، وعرض مصادر البيانات المتاحة والأدوات التحليلية التي ستستخدم في معالجتها.

(هـ) وتعزيز قيام الوحدات الحكومية التي تجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية بالإنتاج والنشر المنتظمين للمنتجات المعرفية الموجزة التي تلخص النتائج الرئيسية التي تتمخض عن المبادرات الحكومية لجمع البيانات في أنساق تسهل استخدام المعلومات واعتمادها من قبل صانعي القرارات.

### وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(و) وضع الممارسات الجيدة من أجل تحديد أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية بالاسترشاد بأطر اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات؛

(ز) ووضع خطوط توجيهية عملية بشأن التقييم المسبق واللاحق للسياسات المستتيرة بالبيانات في مجال الأمن الغذائي والتغذية لفائدة واضعي السياسات والمدبرين على المستوى الوطني.

(ح) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية، وبناءً على تقييمات الاحتياجات، بإعداد وتعزيز دورات للتعلّم الإلكتروني والتعليم المستمر بشأن استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وحوكمتها لفائدة صانعي السياسات من أجل توجيه التخطيط السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك كيفية استخدام البيانات من أجل إعداد التشخيصات والتحليلات لتحديد العقبات والأولويات الخاصة بالسياسات.

2- زيادة الاستثمار والحفاظ عليه في مجال جمع البيانات ذات الأولوية للأمن الغذائي والتغذية، وتحسين جودتها، بموازاة تحسين الاستثمارات الحالية المتعلقة بالبيانات و/أو إعادة توظيفها

### وتُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) زيادة الاستثمار والحفاظ عليه في مجال إنتاج بيانات حسنة التوقيت وعالية الجودة ومفصلة بالقدر الكافي وموثوقة ومتسقة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية، بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والحصول عليها، واستهلاكهم الغذائي الفعلي ونمطهم الغذائي، وحالتهم التغذوية، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً (مثل الأطفال والشباب والنساء وكبار السن والمزارعين الأسريين وصغار منتجي الأغذية والشعوب الأصلية والنازحين)، وغيرها من البيانات ذات الأولوية الوطنية. وينبغي للاستثمارات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية أن تعكس توازناً جيداً بين البيانات الخاصة بالتنمية والبيانات المتعلقة بحالات الطوارئ، وفقاً للاحتياجات الوطنية.

(ب) ووضع خطط وطنية لتحديد أولويات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل تحسين نظم البيانات الوطنية الحالية للأمن الغذائي والتغذية والارتقاء بها، وذلك بتوجيه من الأجهزة الرئاسية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية المتعددة أصحاب المصلحة المذكورة أعلاه، وعمليات الحوار، وتحليلات الكلفة والعائد. وينبغي أن تتلقى الحكومات

التي تحتاج إلى مساعدة في تنفيذ هذه الخطط الدعم الفني والمالي من المنظمات الدولية والجهات المانحة، وينبغي أن تتماشى خططها مع المعايير الدولية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تولى مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

(ج) والمراجعة المنتظمة لنظم جمع البيانات الوطنية الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية بهدف تحديد فرص تبسيطها وتحديثها، وتعزيز كفاءتها وجدواها، وفقاً للمعايير الدولية.

### وتُدعى المنظمات الدولية القيام بما يلي:

(د) تشكيل فريق مهام شامل من وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، لكي يتولى مسؤولية إعداد خطوط توجيهية تحدّد مجموعة دنيا أساسية من بيانات الأمن الغذائي والتغذية ينبغي للبلدان السعي إلى جمعها، إضافة إلى وضع المنهجيات والمؤشرات ذات الصلة الموصى بها.

### وتُدعى المنظمات الدولية ومؤسسات البحوث الأكاديمية إلى:

(هـ) مواصلة الابتكار وتسريع وتيرته في مجالات الإحصاء وعلوم البيانات والبحوث القائمة على الدراسات الاستقصائية من أجل معالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية؛

### وتُدعى المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الخيرية إلى القيام بما يلي:

(و) زيادة وإدامة حجم الموارد المخصّصة لتحسين جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز جودتها، وتحليلها، ونشرها، واستخدامها، من أجل تحسين فعالية السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والاستفادة من آليات التمويل الحالية وتقييم التمويل الحالي وإعادة تحديد أهدافه حسب الحاجة. وتماشياً مع تعهد أخير بزيادة الاستثمارات في تمويل البيانات،<sup>3</sup> ينبغي للجهات المانحة السعي إلى تخصيص ما لا يقل عن 0.8 في المائة من استثماراتها الإنمائية للبيانات، مع وضع حصة مخصصة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تعكس الاستثمارات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية توازناً جيداً بين البيانات الخاصة بالتنمية وكذلك البيانات المتعلقة بمجالات الطوارئ، وفقاً للاحتياجات الوطنية.

(ز) وتحسين تنسيق الاستثمارات التي تهدف إلى دعم بيانات الأمن الغذائي والتغذية من أجل تجنب ازدواجية الجهود، وتحسين الكفاءة، وزيادة أوجه التآزر.

(ح) والنظر في إنشاء حساب أمانة عالمي خاص ببيانات الأمن الغذائي والتغذية يمكن لحكومات البلدان المؤهلة وسائر أصحاب المصلحة (بما في ذلك، على سبيل المثال، مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية) التقدم بطلب للحصول على الدعم المالي من أجل إعداد بيانات الأمن الغذائي والتغذية والاستفادة منها.<sup>4</sup> وفي الوقت نفسه، الاستمرار في دعم مبادرات التمويل الحالية لجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، مع بلورة رؤية مفادها أن مثل هذه المبادرات يمكن دمجها في حساب الأمانة العالمي الخاص ببيانات الأمن الغذائي والتغذية.

<sup>3</sup> أحد التعهدات الأخيرة هو حملة "البيانات لأغراض محددة": <https://datawithpurpose.org>. انظر:

[https://static1.squarespace.com/static/62669c6628ceed259712c4dd/t/632bc074fbb93c5c571ba8e3/1663811700575/Investment-case\\_Multiplier+progress+through+data+ecosystems\\_vFINAL.pdf](https://static1.squarespace.com/static/62669c6628ceed259712c4dd/t/632bc074fbb93c5c571ba8e3/1663811700575/Investment-case_Multiplier+progress+through+data+ecosystems_vFINAL.pdf)

<sup>4</sup> يمكن استخدام الدعم المالي من حساب الأمانة العالمي، على سبيل المثال، من أجل وضع خطط لبيانات الأمن الغذائية والتغذية، وإجراء دراسات استقصائية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية لمجتمعات محلية محددة، وإنشاء منصات لنشر البيانات وامتلاكها، من بين أنشطة أخرى غير هادفة للربح.

## وتُحث المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على القيام بما يلي:

(ط) زيادة جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز جودتها وتحليلها واستخدام أشكالها المتعددة، بما يتجاوز البيانات الكمية والقابلة للقراءة آلياً، مثل البيانات النوعية. ويعني هذا تقييم وتطبيق نُهج متعددة لجمع المعلومات، بما في ذلك المنهجيات النوعية التشاركية التي تستخدمها المجتمعات بالفعل، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين.

### 3- الاستثمار في رأس المال البشري وفي البنية التحتية والتكنولوجيات اللازمة لضمان استدامة دورة إنتاج البيانات والقدرة التحليلية

#### تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) تحديث البنى التحتية لنظام الإحصاء الوطني من أجل إنشاء نظم لبيانات للأمن الغذائي والتغذية تتسم بالشمول والتنسيق، ومواصلة جمع البيانات المصنّفة والمفصّلة والحفاظ على جودتها مع مرور الوقت، وذلك بمساعدة فنية ومالية من المنظمات الدولية والجهات المانحة حسب الحاجة.

(ب) وتوظيف الإحصائيين وعلماء البيانات والخبراء في تحليل وتفسير بيانات الأمن الغذائي والتغذية الكمية والنوعية، والاستثمار في بناء قدراتهم، لكي يعملوا في الوزارات المعنية ومكاتب الإحصاء الوطنية؛ واحتضان الوحدات التحليلية داخل الوزارات المعنية.

(ج) وتوسيع نطاق فرص التدريب لفائدة موظفي مكاتب الإحصاء الوطنية والوحدات الحكومية الأخرى المشاركة في تحليل بيانات الأمن الغذائي والتغذية، بدعم من المنظمات الدولية حسب الحاجة، من أجل تعزيز كفاءتهم التحليلية، بما في ذلك استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر؛

(د) وإنشاء برامج منح دراسية محددة الأهداف للسماح للشباب، وخاصة النساء، بالدراسة في البرامج العلمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية التي تركز بقوة على البيانات (الكمية والنوعية)، وكذلك علوم البيانات والإحصاءات.

## وتُحث الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث الأكاديمية على القيام بما يلي:

(هـ) الاستثمار في زيادة تنقيح نُهج جمع البيانات الموفرة للتكاليف والتحقق من صحتها وتطبيقها، مثل البرامج المتكاملة للدراسات الاستقصائية، والاستشعار عن بُعد، ومسح الموارد الطبيعية باستخدام الطائرات بدون طيار، وأدوات جمع البيانات الرقمية. وينبغي استخدام الأدوات والتكنولوجيا التي تعمل على تبسيط وتيسير جمع البيانات مع القيام في الوقت ذاته بتحسين جودة البيانات (أدوات جمع البيانات بمساعدة الكمبيوتر) والترويج لها على جميع المستويات، وذلك في سياق الحوكمة الملائمة للبيانات والتنظيم المناسب لاستخدام البيانات المجمّعة.

## وتُحث الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث الأكاديمية على القيام بما يلي:

(و) تحسين النماذج التحليلية الحالية ووضع نماذج جديدة لاستخدامها في مختلف المجالات التي لها صلة بصنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتكتسي النهج المستندة إلى النماذج المتحقق منها أهمية خاصة في مجال التنبؤ بالقيم المستقبلية لمحددات ونتائج الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أن تتسم هذه النماذج بالشفافية، وأن تتضمن بيانات تدريب عالية الجودة، وأن تُنفذ بمرونة حتى تتمكن من توليد تنبؤات في ظل سيناريوهات بديلة واضحة.

(ز) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية، بإعداد مواد للتعلّم الإلكتروني تركز على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومراقبة جودتها وتحليلها وتفسيرها، والإبلاغ عن النتائج لأنواع معينة من بيانات ومنهجيات الأمن الغذائي والتغذية؛ وينبغي أن تعزز المواد الفهم المتكامل للعلاقة بين مختلف أنواع البيانات والمؤشرات الناتجة - أي منظور النظم.

(ح) والقضاء على حواجز اللغة من خلال زيادة عدد اللغات التي يتم بها تقديم دورات التعلّم الإلكتروني الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، ومنصات بيانات الأمن الغذائي والتغذية وأدوات التحليل ذات الصلة.

(ط) ووضع معايير لتقييم جودة مواد التعلّم الإلكتروني لأغراض إحصاءات الأمن الغذائي والتغذية وعلوم البيانات، وإنشاء إطار عمل يتيح تصنيفًا وتقييمًا موضوعيًا لجودة الفرص القائمة للتعلّم الإلكتروني المتاح بحرية، من أجل تحديد أفضل الدورات وأحدثها، واسترعاء الانتباه إلى حيثما يلزم تحسين الجودة.

## وتُحث المنظمات الدولية على القيام بما يلي:

(ي) دعم القدرات المحلية النادرة بشكل نسبي في كثير من الأحيان، وذلك من خلال بذل أقصى الجهود للعمل بشكل وثيق مع المهنيين من المؤسسات العامة الوطنية كلما دعت الحاجة إلى جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، على المستويين الوطني ودون الوطني.

4- زيادة التعاون بين جميع الأطراف من أجل تنسيق الأساليب، وتحسين جودة بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية من أجل الصالح العام

## تُدعى الحكومات والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

(أ) تشكيل لجنة مشتركة، بالتعاون الشامل للقطاعات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تعزيز التوحيد القياسي والاتساق وقابلية التشغيل البيئي لبيانات الأمن الغذائي والتغذية ومنصات البيانات، بهدف تنسيق الأساليب والمؤشرات، وتسهيل مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع القيام في الوقت ذاته بإيلاء الاحترام الدائم لخصوصية البيانات والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.

(ب) والدعوة إلى إدراج بيانات الأمن الغذائي والتغذية كمجال إحصائي داخل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، حيث يمكن مناقشة توحيد الأساليب والمفاهيم في سياق حكومي دولي.



(ج) والنشر العلني للبيانات الكلية والجزئية والوصفية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من أجل زيادة الوصول لأغراض السياسات والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات، استنادًا إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية<sup>5</sup> والمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية<sup>6</sup>، وبما يتفق مع القوانين واللوائح الوطنية.

(د) وتعزيز استخدام وتكامل بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر متعددة (بما في ذلك القطاع الخاص والبيانات التي تنتجها المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني) وقطاعات متعددة (مثل الأغذية والزراعة والصحة والتغذية والتنمية الاجتماعية والبيئة والميزانية والتخطيط وما إلى ذلك). ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية.

(هـ) وزيادة التعاون في مجال تبادل البيانات بشأن التجارة الدولية في المنتجات الغذائية والزراعية، وبشأن السياسات التجارية، بما في ذلك من خلال تعزيز أدوات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS).

### وتُدعى المنظمات الدولية المسؤولة عن إنتاج البيانات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية إلى القيام بما يلي:

(و) تنسيق إصدار مجموعات البيانات والمنتجات المعرفية، وتجنّب نشر مجموعات البيانات والتقارير المتعارضة بشأن مجالات الأمن الغذائي والتغذية المهمة (مثل موازين السلع الغذائية، وأسعار الأغذية وتوقعات السوق، وتقييمات الأمن الغذائي).

5- إنشاء أو تعزيز حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وشبه الوطنية

### تُحث الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) القيام، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بإنشاء نظام وطني لحوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية مصحوب بإطار تنظيمي، على أن يكون نظامًا: (1) يركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتسق مع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ (2) ويحترم حقوق/مبادئ: الأخلاقيات في إنتاج البيانات واستخدامها؛ والشفافية والمساءلة؛ والخصوصية؛ وحماية البيانات الشخصية؛ والجودة والنزاهة؛ والمشاركة؛ وحرية التعبير؛ وتقرير مصير المعلومات؛ (3) ويروّج للبيانات المفتوحة بينما يحمي في الوقت نفسه خصوصية البيانات ويعزز الإنصاف والإدماج والتوزيع العادل للمنافع عندما يتعلق الأمر بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجتها ونشرها واستخدامها وإدارتها؛ (4) ويستتير بأطر حوكمة البيانات الدولية الناشئة.

(ب) ومعاملة بيانات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على أنها منفعة عامة و"مفتوحة افتراضياً"، على النحو الذي أقرته مؤخرًا اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة،<sup>7</sup> من أجل زيادة توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة فجوات البيانات في النظم الوطنية والدولية، ودعم الجهود الرامية إلى رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<sup>5</sup> <https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-A.pdf>، قرار الجمعية العامة (A/RES/68/261)، المعتمد في 29 كانون الثاني/يناير 2014.

<sup>6</sup> <https://unstats.un.org/unsd/acsub/2013docs-22nd/SA-2013-8-FP-UNSD.pdf>

<sup>7</sup> [https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/session\\_53/documents/2022-41-FinalReport-A.pdf](https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/session_53/documents/2022-41-FinalReport-A.pdf) (المقرر 126/53)



وتُدعى الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى القيام بما يلي:

(ج) ضمان امتثال بيانات الأمن الغذائي والتغذية لمبادئ الوصول المفتوح الحالية للبيانات وأدوات التحليل (مثل المبادئ المتمثلة في إمكانية العثور بسهولة على البيانات والانتفاع بها وتبادلها وإعادة استخدامها<sup>8</sup>)، مما يضمن الوصول إلى نتائج البحث ذات الصلة وإمكانية استنساخها، مع القيام في الوقت نفسه بحماية خصوصية البيانات وتعزيز الإنصاف والإدماج والتوزيع العادل للمنافع عندما يتعلق الأمر بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية ومعالجتها ونشرها واستخدامها وإدارتها؛ والتكيف باستمرار من أجل تعزيز الوصول إلى البيانات مع تطوّر المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالوصول المفتوح.

(د) واستكشاف اعتماد مبادئ الشمولية والإنصاف وعدم التمييز والمشاركة وحرية التعبير وحرية تقرير مصير البيانات (مثل مبادئ إدارة بيانات الشعوب الأصلية المتمثلة في المنفعة الجماعية وسلطة المراقبة والمسؤولية والأخلاقيات<sup>9</sup>) وكيفية تطبيقها على بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

(هـ) واستكشاف طرق لتحسين الأطر القانونية التي تحمي بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحساسة والخصوصية، وإنشاء نظم مساءلة لتنفيذها.

وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(و) ضمان امتثال حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها لأطر حوكمة البيانات الدولية الناشئة.

ويُدعى القطاع الخاص إلى القيام بما يلي:

(ز) مشاركة بياناته وأدواته التحليلية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية مع القطاع العام لأغراض السياسات والبحوث، واستكشاف آليات مثل حسابات الأمانة الخاصة بالبيانات لجعل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة به متاحة بشكل أسرع وعلى نطاق واسع.

**الترويج والتنفيذ والرصد والتقييم**

تماشياً مع الطبيعة الطوعية التي تتسم بها هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، تتولى الدول الأعضاء المسؤولية الأولية عن الترويج لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويُشجع شركاء التنمية والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومعاهد البحوث الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

Wilkinson, M.D., Dumontier, M., Aalbersberg, I.J., Appleton, G., Axton, M., Baak, A., Blomberg, N. et al. 2016. The FAIR<sup>8</sup> Guiding Principles for scientific data management and stewardship. Scientific Data, 3(1): 160018. <https://doi.org/10.1038/sdata.2016.18>  
<https://www.gida-global.org/care><sup>9</sup>